وجود العالم في الازل لم يمكن في الازل لان الحركة التخلف عن
المؤثر ممتنعا والثاني انا لانم ان الباري اذا كان موجبا بالذات
وتوقف تاثيره على انتفاء وجود حادث كان ممالا قوله لانه
يلزم منه حوادث متعاقبة لا الى الاول قلنا مسلم قوله وهو ممنوع
منع فانها غير موجودتين لان احادها يوجد على سبيل التعاقب
والتقضي فلا توصفان بما هو من اوصاف الموجودات
اعني الزيادة والنقصان واجيب عن الاول بانا لانم امتناع
وجود العالم في الازل لو كان موجبا بالذات بل هو ممتنع بالقدرة
والاختيار سلمنا لكن لانم كان من الممكن ان يتقدم وجوده
فانه لو وجد قبل ان يوجد يوم لم يصر بذلك ازليا فكان الواجب
ان يوجد قبل ان يوجد لوجود المؤثر التام وانتفاء المانع وعن
الثاني بانا لانم ان الزيادة والنقصان من اوصاف الموجودات
فقط فان اجزاء الزمان لا يجتمع في الوجود قط لكونه غير
قار الذات وتوصف بالزيادة والنقصان فان اجزاء يوم
اكثر من اجزاء نصفه قال شيخي العلامة لقائل ان يقول الامتناع

حوادث

حوادث متعاقبة لا الى الاول متوقف على تطبيق الجملتين
وهو محال لانها لا توصفان بالزيادة والنقصان بل ان الجملة
من حيث هي غير موجودة فان الموجود ابدا جزء من اجزائها فلا
يتصور التطبيق في اجزائها اصلا واقول المحال الذي لزم من
التطبيق انما هو باعتبار فرض الجملة الواحدة جملتين
فكما ان تصور الجملتين فرضي يكون تصور اجزائها كذلك والحق
ان برهان التطبيق لا ينهض على اثبات المطلوب فيما نحن فيه
لانه من المطالب التي يحتاج الى برهان يقيني المقدمات وبرهان
التطبيق مبني على مقدمات وهمية فرضية فاني ينهض لذلك
قال وعارضوا بان المؤثر لو كان قادرا كان الفعل والترك
مقدورين لان القادر هو الذي يتمكن منهما لكن الترك غير مقدور
واجيبوا بان القادر هو الذي يصح ان يفعل وان لا يفعل
الترك هذه معارضة من جهة الخصماء تقريرها
ما ذكرتم وان دل على ثبوت المطلوب فعندنا ما ينفيه
وهو انه لو كان قادرا كان الفعل والترك مقدورين له

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)